

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية -

د. فير محمد

د. بوبكر مصطفى

أستاذ محاضر بجامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر
أستاذ محاضر بجامعة اقلي محند اولحاج البويرة، الجزائر

الملخص :

يعالج هذا البحث اثر التحول إلى تطبيق المعيار IFRS08 على نشر معلومات قطاعية من طرف الشركات، بالاعتماد على ما يسمى نهج الإدارة بدلا من نهج المخاطر والعوائد الذي كان معتمدا في المعيار IAS14، وما اثر هذا التغيير على عملية الإفصاح المحاسبي والأطراف أصحاب العلاقة بالشركة.

يساهم المعيار IFRS08 بشكل كبير في إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية للشركات، ويسعى من خلال فقراته إلى تمكين مختلف المستخدمين للمعلومات من معلومات تعكس ما يدور داخل الشركة، باعتبار أن هذا المعيار يركز على التقارير الداخلية للشركة كأساس للإفصاح على التقارير القطاعية، هذا التواصل السلس الذي يسعى له هذا المعيار يدعم مبادئ الحوكمة الساعية إلى حماية المساهمين وتمكينهم من حقوقهم لاسيما المتعلق منها بالحصول على المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية : معايير المحاسبة الدولية، معايير الإبلاغ المالي الدولية، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، إعداد وعرض القوائم المالية.

Résumé :

Cette recherche porte sur l'impact de la transition vers l'application de la norme IFRS 08 sur la publication de l'information sectorielle par les entreprises, en se fondant sur l'approche de gestion que l'on appelle plutôt que

risque et le rendement, qui a été appliqué dans l'approche de la norme IAS14, et ce que l'impact de ce changement sur la divulgation comptable et les parties prenantes de l'entreprise.

Mots clés : les normes comptables internationales, les normes internationales d'information financière, la gouvernance d'entreprise, la divulgation et la transparence, la préparation et la présentation des états financiers

مقدمة :

للد من الاختلافات بين معايير IAS/IFRS ومبادئ US GAAP، اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006 معيار حول التقارير القطاعية الجديد هو IFRS08 الذي يلغي ويحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS14 السابق. حيث أن هذا المعيار الجديد هو نسخة شبه كاملة للمعيار SFAS131 الصادر عن مجلس FASB، وينص المعيار IFRS08 على نشر معلومات قطاعية من طرف الشركات من خلال الاعتماد في ذلك على ما يسمى نهج الإدارة (L'approchemanageriale) بدلا من نهج المخاطر والعوائد (L'approche par les risques et avantages) الذي كان معتمد في المعيار IAS14، ويعني النهج الإداري أن الشركات يتوجب عليها موازنة معلوماتها القطاعية حسب التقارير الداخلية الخاصة بالإدارة، خلاف مكان سائد في المعيار السابق الذي كان يعتمد على نهج المخاطر والعوائد في توفير الشركات للمعلومات القطاعية. لقد كان المعيار IFRS08 موضع الكثير من النقاش قبل أن يتم اعتماده، حيث كان يُخشى من فقدان القابلية للمقارنة لمؤشرات الأداء لأنها ليست بالضرورة نفسها بالنسبة لجميع الشركات، وحسب IASB فإن المعيار IFRS08 يسمح بقدر أكبر من الشفافية من خلال تزويد مستخدمين البيانات المالية بالقدرة على تقييم ودراسة المعلومات القطاعية "من خلال عيون الإدارة".

إن النهج الذي استند إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية في صياغة المعيار IFRS08 القائم على الرؤية الإدارية للتقرير عن القطاعات التشغيلية، يحدد بالدرجة الأولى التقارير الداخلية التي تتعامل بها الإدارة أنها هي الأساس الذي تعتمد عليها الشركة في تقسيم القطاعات التشغيلية واصدرا تقارير قطاعية منفصلة في شأنها، هذا الأساس يمكن المساهمين الذين ليس لهم سلطة نفوذ داخل الشركة من تكوين فكرة عن

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

التسيير الداخلي للشركة ومدى قدرة الوكيل في تشخيص محيط الشركة الداخلي والخارجي لتحقيق مصالحه، وفي نفس الوقت يساهم هذا المعيار في إرساء إطار فعال للممارسة الحوكمة من خلال هذه النظرة الإدارية. ذلك أن المسيرين دائما عند إعدادهم للتقارير الداخلية يأخذون في الحسبان بان هذه التقارير سوف تكون أساس للإفصاح عن التقارير القطاعية وبالتالي تظهر للعلن، ما يحتم عليهم العمل أكثر لعكس أفضل صورة لمجهودهم الداخلي وبالتالي ينعكس على قيمة الشركة.

الإشكالية :

هل لتغيير إطار الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفق المعيار "IFRS08" اثر على تدعيم ممارسات حوكمة الشركات وتحفيز أداء الإدارة؟

الفرضيات :

- ✓ الإفصاح عن المعلومات القطاعية حسب المعيار IAS14 لا يحقق احتياجات الأطراف أصحاب العلاقة من المعلومات المالية.
- ✓ هناك تأثير للإفصاح القطاعي حسب المعيار IFRS08 على تطبيق الحوكمة في الشركات.

المحور الأول : التقارير القطاعية "IAS 14"

تسعى الشركات من خلال أنشطتها إلى توفير مجموعة من المنتجات والخدمات وقد تكون هذه الأنشطة مزاولة في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات ربحية وفرص نمو ومخاطر مختلفة¹. ومنه فإن المعلومات الخاصة بأنشطة الشركات في مختلف المناطق الجغرافية تكون مناسبة لتقييم مخاطر وعوائد شركات متفرعة الأنشطة أو متعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تكون قابلة للتحديد من خلال مجمل البيانات، وعليه فإن المعلومات القطاعية تعتبر ضرورية إلى حد كبير لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. حيث أن هذا المعيار يسعى إلي وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع والمتعلقة بأنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها الشركة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها، وهذا كله لأجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أفضل لأداء الشركة والقدرة علي تقييم المخاطر المتعلقة بها.

وفيما يخص نطاق المعيار فإن الفقرة رقم (03) منه تحدد الشركات الملزمة بتطبيقه وهي الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون من قبل الجمهور، وكذلك الشركات التي هي في مرحلة إصدار أوراق مالية خاصة بحقوق الملكية أو الديون في الأسواق العامة للأوراق المالية. أما غيرها من الشركات فيكون تطبيق هذا المعيار اختياريًا، لكن يجب على هذه الشركة إذا اختارت ذلك أن تلتزم بكل متطلباته. حيث أن القطاع الذي يصدر عنه التقرير هو قطاع العمل أو القطاع الجغرافي الذي يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات قطاعية حوله وبالتالي سوف نوضح هذين المفهومين حسب ما جاء في محتوى الفقرة رقم (09) من المعيار (IAS14).

1- قطاع العمل : هو جزء قابل للتمييز من شركة تعمل في توفير منتج أو خدمة إضافية أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات ذات الصلة والتي هي خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن قطاعات العمل الأخرى، وتتعلق عوامل تحديد هذه المنتجات والخدمات بطبيعتها وطبيعة عمليات إنتاجها ونوعية العمل والأساليب المستخدمة في التوزيع وكذا البيئة التنظيمية.

2- القطاع الجغرافي : هو مكون قابل للتمييز يعمل في تزويد المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة، بحيث تكون خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المكونات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى. وتؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل عند تحديد القطاعات الجغرافية كالتشابه بين الظروف الاقتصادية والسياسية والعلاقة بين العمليات في المناطق المختلفة إضافة إلى أنظمة الرقابة على الصرف ومخاطر العملة.

3- القطاعات التي يتم التقرير عنها : إن الشكل الرئيسي لتقديم التقرير القطاعية يحكمه مصدر وطبيعة مخاطر وعوائد الشركة، فإذا كانت تتأثر وبشكل رئيسي بالفروقات بين المنتجات والخدمات التي تنتجها فإن الشكل الرئيسي للتقرير يكون على أساس قطاعات العمل مع تقديم التقارير الثانوية جغرافياً. أما إذا كانت مخاطر وعوائد الشركة تتأثر بشكل رئيسي بحقيقة أنها تعمل في بلدان مختلفة أو مناطق جغرافية أخرى فإن الشكل الرئيسي لتقديم التقارير يكون على أساس القطاعات الجغرافية مع تقديم التقارير الثانوية حول قطاعات العمل. و التالي فإنه يجب على إدارة الشركة تحديد ما إذا كانت

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

عوائد ومخاطر الشركة أكثر تعلق بالمنتجات والخدمات التي تنتجها، أو بالمناطق الجغرافية التي تعمل بها. و بناءا عليه فإنها تختار أي القطاعين يكون الرئيسي في التقرير والآخر يكون ثانويا. كما يمكن دمج قطاعي عمل أو أكثر وكذلك بالنسبة للقطاعات الجغرافية، حيث تعتبر هذه القطاعات متشابهة إذا كانت تظهر أداء مالي متشابه على المدى الطويل ويحدد قطاع العمل أو القطاع الجغرافي على أنه قطاع تقدم عنه التقارير إذا ما تحقق مايلي:²

- إذا بلغ إيراده من المبيعات لعملاء خارجيين ومن عمليات مع قطاعات أخرى 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات؛

- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحا أو خسارة 10% وأكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات؛

- إذا بلغت أصول القطاع 10% أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات.

ويجب أن يكون إعداد المعلومات القطاعية متوافق مع السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية للشركة، حيث تتعلق هذه المعلومات بإيرادات ونتيجة أعمال القطاع، والتكلفة التي تم تكبدها للحصول على موجودات الفترة إضافة إلى الظروف الطارئة، ومجموع مصروفات الاهتلاك المرتبطة بأصول القطاع.³

المحور الثاني : التقارير القطاعية في ظل IFRS08

لقد تطور الاتصال المالي في السنوات الأخيرة بطريقة ملفتة مع تأثير كبير على المعلومات المنشورة من قبل الشركات، وخصوصا تلك المقيمة في الأسواق المالية. حيث طورت الشركات وتوسعت في اتصالها المالي عن طريق دمج بيانات عن التسيير مثل نسب ومؤشرات الأداء وترقب ورصد المخاطر والمعلومات القطاعية.

1- التقرير عن المعلومات القطاعية حسب IFRS08

للمعلومات القطاعية أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمستخدمين الرئيسيين كالمستثمرين والمحللين الماليين، فالبيانات المتاحة من خلال المعلومات القطاعية فيما يخص قطاعات النشاط و/أو الأسواق الجغرافية تسمح لهم بتقييم أفضل للأداء في الماضي وأيضا لفهم

الأداء في المستقبل. كما تمكن المستخدمين من توقع أفضل للنتائج، وتوقع المخاطر وتقدير أسعار الأسهم. حيث ادخل المعيار IFRS08 تغييرات أساسية تتمثل فيما يلي: 4

1-1- مستوى واحد للتقارير القطاعية : على عكس المعيار IAS14 الذي يتطلب الحصول على معلومات على أساس اثنين من التقسيمات هما قطاعات العمل والمناطق الجغرافية. في حين أن المعيار IFRS08 يقدم هذه المعلومات على أساس التقارير الداخلية المستخدمة من قبل صناع القرار في مجال الأعمال لتقسيم القطاعات التشغيلية، وبالتالي قد تكون هذه القطاعات حسب الشركات، النشاط، أو منطقة جغرافية أو تشمل أجزاء مختلطة منها. يمكن أن تكون من أنشطة لا تولد حتى منتجات خارجية، انطلاقاً من تعقب هذا النشاط في التقارير الداخلية، ونتيجة لذلك فإن الشركات تقدم معلومات عن القطاعات في مرحلة الانجاز وحتى وحدات البحث والتطوير وأجزاء وظيفية مثل مركزية إدارة الخزينة على مستوى المجمع..... الخ. عندما تكون هذه العناصر واردة في التقارير الداخلية المستخدمة من قبل الإدارة.

يُعدّ القطاع التشغيلي جزءاً قابلاً للتمييز من شركة تعمل في توفير منتج أو خدمة إضافية أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات، وتتعلق عوامل تحديد هذه المنتجات والخدمات بطبيعتها، وطبيعة عمليات إنتاجها ونوعية العمل والأساليب المستخدمة في التوزيع وكذا البيئة التنظيمية. يحدد المعيار IFRS08 الأسس التالية من أجل تحديد القطاعات الواجب الإفصاح عنها وهي: 5

✓ التي تمارس أنشطة عادية تحصل من خلالها على إيرادات وتتكد نفقات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع مكونات أخرى من نفس الجهة)؛

✓ يتم مراجعة النتائج التشغيلية بانتظام من قبل متخذ القرار التشغيلي للشركة لأجل اتخاذ قرارات بشأن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه؛

✓ الحصول على معلوماته مالية منفصلة يكون متاح (القطاع على الأقل يمثل 75٪ من مجموع المبيعات المجمعة للشركة).

فيما يخص نطاق المعيار فإن الفقر رقم (02) منه تحدد الشركات الملزمة بتطبيقه وهي الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون

من قبل الجمهور، وكذلك الشركات التي هي في مرحلة إصدار أوراق مالية خاصة بحقوق الملكية أو الديون في الأسواق العامة للأوراق المالية. أما غيرها من الشركات فيكون تطبيق هذا المعيار اختياريًا، لكن يجب على هذه الشركات إذا اختارت ذلك أن تلتزم بكل متطلباته. ويطبق هذا المعيار في المجموعة الكاملة للقوائم المالية المنشورة حسب معايير IAS/IFRS.

حسب هذا المعيار قد يكون قطاع التشغيل يتمثل في أنشطة لا تولد بعد منتجات، كما يمكن لمشرع قيد الانجاز أن يكون قطاع التشغيل قبل البدء في تحقيق إيرادات من أنشطته العادية. عموماً قطاع التشغيل يسند إلى مدير القطاع الذي يكون مسؤولاً مباشرة أمام متخذ القرار، والذي يتواصل معه بشكل منتظم لمناقشة الأنشطة التشغيلية والنتائج المالية والتوقعات وخطط القطاع. إن مصطلح "متخذ القرار" يحدد الوظيفة وليس السلطة التنفيذية، مهمته تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية للشركة وتقييم أداء هذه القطاعات. إن متخذ القرار في الشركة يمثل الرئيس المدير العام أو المدير العام، ولكن يمكن أيضاً أن يكون على سبيل المثال مجموعة من المديرين التنفيذيين، متخذ القرار أيضاً قد يكون مدير قطاع لقطاعات تشغيل أو أكثر⁶.

يمكن أن تنطبق الخصائص الثلاثة السابقة على مجموعتين أو أكثر من المكونات التي تتداخل فيما بينها، هذا النوع من الهياكل يسمى تنظيم المصفوفة، فمثلاً في بعض الشركات لديها مديرين مسؤولين عن خطوط مختلفة للإنتاج والخدمات على نطاق عالمي، في حين أن غيره من المديرين له مسؤولية عن مناطق جغرافية محددة. على متخذ القرار المراجعة وبرنامج النظام للنتائج التشغيلية لكلا المجموعتين من المكونات والمعلومات المالية المتاحة لكل منهم. في هذه الحالة يجب على الشركة تحديد أي مجموعة من المكونات تشكل قطاعات تشغيلياً وهذا بالرجوع إلى المبدأ الأساسي⁷.

2- المعيار IFRS08 وتغيير نهج التقارير القطاعية :

في ظل هذا المعيار تعكس المعلومات القطاعية نظرة الإدارة، فالنهج الذي يعتمد عليه هو مواعمة المعلومات القطاعية على حساب البيانات المستخدمة من قبل الإدارة، حيث أن آثار هذا المعيار على القوائم المالية تكون أكثر أهمية من المعلومات القطاعية للمعيار السابق، التي لا تعكس التقارير الداخلية للشركة، كما أن هناك تغييرات أساسية أدخلها تطبيق هذا المعيار تتمثل فيما يلي⁸ :

1-2- مستوى واحد للتقارير القطاعية : على عكس المعيار IAS14 الذي يتطلب الحصول على معلومات على أساس اثنين من التقسيمات هما قطاعات العمل والمناطق الجغرافية. في حين أن المعيار IFRS08 يقدم هذه المعلومات على أساس التقارير الداخلية المستخدمة من قبل صناع القرار في مجال الأعمال لتقسيم القطاعات التشغيلية، وبالتالي قد تكون هذه القطاعات حسب الشركات، النشاط، أو منطقة جغرافية أو تشمل أجزاء مختلطة منها. يمكن أن تكون من أنشطة لا تولد حتى منتجات خارجية، انطلاقاً من تعقب هذا النشاط في التقارير الداخلية، ونتيجة لذلك فإن الشركات تقدم معلومات عن القطاعات في مرحلة الإنجاز وحتى وحدات البحث والتطوير وأجزاء وظيفية مثل مركزية إدارة الخزينة على مستوى المجمع..... الخ. عندما تكون هذه العناصر واردة في التقارير الداخلية المستخدمة من قبل الإدارة.

2-2- أساليب التقييم ليست ضرورية : للتوافق مع معايير IAS/IFRS تستخدم الشركات نفس المبادئ المحاسبية المعتمدة في التقارير الداخلية لتقييم الأداء، حتى لو كانت هذه المبادئ ليست وفقاً لمعايير IAS/IFRS. وقد يلجأ المديرين التنفيذيين إلى استخدام مؤشرات الأداء أو مستويات نتائج أو أصول مختلفة في القوائم المالية كأساس للتقييم.

3-2- معلومات تقوم أساساً على التقارير الداخلية : على عكس المعيار IAS14 فإن المعيار IFRS08 لا يعترف بتحديد المنتجات والتكاليف القطاعية، ولا يقدم قائمة محددة مسبقاً من معلومات القطاع. في الواقع هذا المعيار يتطلب الكشف عن معلومات إضافية أخرى خارج نتائج القطاع، وقيمة موجودات القطاع وأصل إيرادات القطاع التي هي معلومات إلزامية، لكن فقط إذا يتم استخدامها بشكل منتظم من قبل الإدارة التنفيذية لاتخاذ القرارات.

تكمن أهم الاختلافات بين المعيار IAS14 و المعيار IFRS08 فيما يلي :

الجدول رقم (01) : مقارنة بين IAS14 و IFRS08

IAS 14	IFRS 8	مجال التطبيق
نفسه (الشركات المدرجة أو في سياق إدراجها)		
قطاعات محددة وفقا لمخاطر والعائد. ويلزم مستويين من المعلومات (الأولى والثانوي): المنتجات/الخدمات والمناطق الجغرافية	القطاعات المحددة من التقارير الداخلية وينبغي تقييمها بشكل منتظم من قبل متخذ القرار	تحديد القطاعات التشغيلية الواجب الإفصاح عنها
نفسه (على سبيل المثال قطاعات متطابقة اقتصاديا)		معايير تجميع قطاعات التشغيل.
مماثلة إلا أن معيار المحاسبة الدولي رقم 14 يتطلب قطاع التشغيل، التي سيقدم بشكل منفصل، توجه معظم عائداتها من المبيعات الخارجية		مستويات الدلالة
المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة لإعداد قوائمها المالية	المبادئ المحاسبية مطابقة لتلك المستخدمة في التقارير الداخلية	المبادئ المحاسبية للمعلومات المفصّل عنها.
لا	نعم	توفير المعلومات النوعية
الإفصاحات الكمية لكل مستوى من المعلومات (الأولى والثانوي)	المعلومات الكمية في التقارير الداخلية	توفير المعلومات الكمية

Source : IRAQI, M, HOSSFELD, C Information sectorielle : la transition d'IAS 14 à IFRS 8 en France et en Allemagne, Revue Française de Comptabilité, N°460, Décembre 2012., p : 39.

ثالثا : المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتدعيم الشفافية

يساهم المعيار IFRS08 بشكل كبير في إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية للشركات، ويسعى من خلال فقراته إلى تمكين مختلف المستخدمين للمعلومات من معلومات تعكس ما يدور داخل الشركة، باعتبار أن هذا المعيار يركز على التقارير الداخلية للشركة كأساس للإفصاح على التقارير القطاعية، هذا التواصل السلس الذي يسعى له هذا المعيار يدعم مبادئ الحوكمة الساعية إلى حماية المساهمين وتمكينهم من حقوقهم لاسيما المتعلق منها بالحصول على المعلومات المالية. حيث يشترط إمكانية تجميع القطاعات التي تم تحديدها على أساس التقارير الداخلية وتقديم معلومات منفصلة

بشأنها، بشرط إذا كان هذا من شأنه أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة الآثار المالية المترتبة على الأنشطة التجارية في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى تماثل هذه القطاعات من وجهة النظر الاقتصادية⁹.

يتطلب هذا المعيار جملة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها بصفة منفصلة عن كل قطاع تتمثل من جهة في تقييم لربحية القطاع وموجودات القطاع ونوع السلع أو الخدمات التي تتولد منها منتجات القطاع، ومن جهة ثانيا إجراء تقييم لمطلوبات القطاع إذا كانت هذه المعلومات توفر بصفة منتظمة لمتخذ القرار، وأخيرا المعلومات التالية إذا كانت مدرجة في تقييم النتيجة القطاعية أو موجودات القطاع، أو إذا كانت تخضع لمراجعة منتظمة من طرف متخذ القرار وتتمثل هذه المعلومات في¹⁰ :

- ✓ الإيرادات من العملاء الخارجيين والمعاملات ما بين القطاعات؛
- ✓ إيرادات الفوائد، أعباء الفوائد، الاهتلاكات وتدهور القيمة؛
- ✓ حصة الشركة في صافي الدخل من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة؛
- ✓ مصاريف أو إيرادات الضريبة الدخل والنفقات الاستثمارية على الأصول غير المتداولة (بما في ذلك الأصول غير الملموسة).

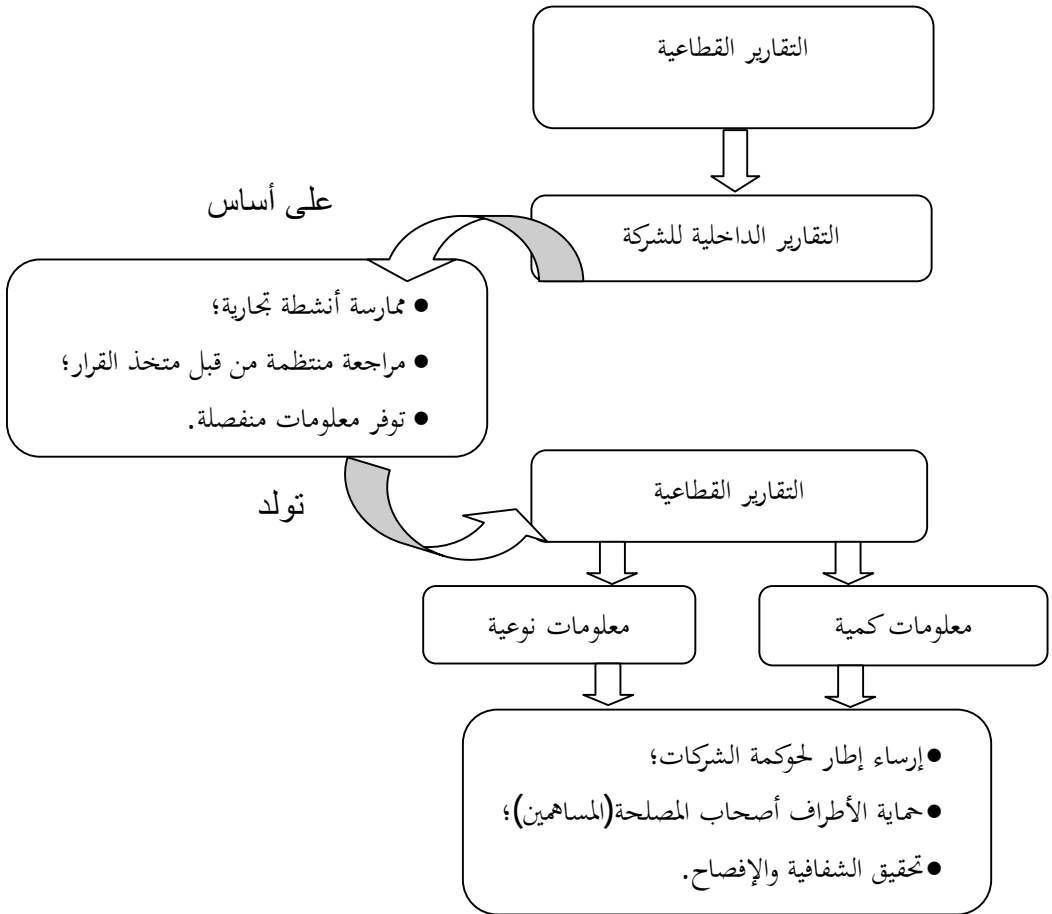
بشكل عام ينبغي الإشارة إلى نقطة مهمة وهي خلال مراجعة نظام التقارير الداخلية من طرف الإدارة، أن تضع في اعتبارها أن البيانات الداخلية هي أيضا أساس الاتصالات الخارجية، في هذا الصدد المعلومات قد تكون حساسة لأنه سيتم الإفصاح عنها، فمن المفيد توقع تأثيرها على مفهوم الأداء من قبل المحللين الماليين ووكالات التصنيف. و بالمثل فإن الطبيعة الإستراتيجية للمنظور التجاري من المعلومات الواجب الإفصاح عنها يأخذ بعين الاعتبار الشركات المنافسة، من هنا يجب المقاربة بين هذه الأخيرة وبين الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من المعلومات.

إن النهج الذي استند إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية في صياغة المعيار IFRS08 القائم على الرؤية الإدارية للتقرير عن القطاعات التشغيلية، يحدد بالدرجة الأولى التقارير الداخلية التي تتعامل بها الإدارة أنها هي الأساس الذي تعتمد عليها الشركة في تقسيم القطاعات التشغيلية وصدرا تقارير قطاعية منفصلة في شأنها، هذا الأساس يمكّن المساهمين الذين ليس لهم سلطة نفوذ داخل الشركة من تكوين فكرة عن التسيير الداخلي للشركة ومدى قدرة الوكيل في تشخيص محيط الشركة الداخلي والخارجي لتحقيق مصالحه، وفي نفس الوقت يساهم هذا المعيار في إرساء إطار فعال

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية -
د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

للممارسة الحوكمة من خلال هذه النظرة الإدارية. ذلك أن المسيرين دائماً عند إعدادهم للتقارير الداخلية يأخذون في الحسبان بان هذه التقارير سوف تكون أساس للإفصاح عن التقارير القطاعية وبالتالي تظهر للعلن، ما يحتم عليهم العمل أكثر لعكس أفضل صورة لمجهودهم الداخلي وبالتالي ينعكس على قيمة الشركة.
يبين الشكل الموالي كيف تساهم التقارير القطاعية المبنية على النهج الإداري في تقديم تقارير منفصلة عن القطاعات التشغيلية.

الشكل رقم (01) : علاقة التقارير القطاعية بحوكمة الشركات نهج الإدارة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق التطرق إليه.

المحور الثالث : أداة الدراسة وإجراءاتها

نظرا للطبيعة الوصفية للدراسة التي تمت من خلال مدخل المسح الاجتماعي (المنهج الوصفي) فقد استخدمنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، حيث قمنا بإعدادها وإخضاعها للأسس العلمية في البناء واختبارات الصدق والثبات المتعارف عليها.

1- بناء أداة الدراسة :

من أجل المباشرة في الدراسة الميدانية قمنا بتصميم الاستبيان وبنائه انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها، وذلك بعد القراءة المتأنية لما أتيح لنا من مراجع وبحوث ودراسات علمية ورسائل جامعية في مجال الدراسة الحالية، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء المهتمين والمتخصصين من مهنيين وأكاديميين في هذا المجال، لتشمل بالإضافة إلى البيانات الأولية محاور رئيسية تغطي حسب منظورنا جميع الأبعاد التي أردنا الحصول على معلومات بشأنها وتحليلها، وتجب عن أسئلة الدراسة من أجل تحقيق أهدافها، وهذا كما سيأتي بيانه عند وصف أداة الدراسة.

2- قياس صدق وثبات أداة الدراسة :

تكون أداة الدراسة صادقة إذا كان مظهرها يدل على أنها تقيس ما وضعت لقياسه، وحددت مدى صلاحية درجاتها للقيام بتفسيرات مرتبطة بالمجال المقاس، وقد تم التحقق من صدق الأداة من خلال الجوانب التالية :

1-2- التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

تكون أداة الدراسة صادقة إذا كان مظهرها يدل على أنها تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التحقق من مدى صدق أداة الدراسة ظاهريا بعرضها على أربعة محكمين، تم اختيارهم من ذوي الخبرة والمعرفة والكفاءة من الأساتذة في مجالات البحث العلمي، وهذا لإبداء ملاحظاتهم حول مدى مناسبة وشمولية متغيرات البيانات الأولية، مدى أهمية ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات، مدى انتماء كل عبارة لمحورها ومدى قياسها لما وضعت من أجله.

2-2- معامل الثبات :

قمنا بالتأكد من ثبات الاستبيان عن طريق التجزئة النصفية، بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية : (SPSS20) ، حيث جزأنا أسئلة الاستبيان إلى جزأين، الجزء الأول يمثل الأسئلة الفردية، والجزء الثاني يمثل الأسئلة الزوجية، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط (r) بين درجات الأسئلة الفردية والزوجية، ثم قمنا بتصحيح معامل الارتباط بمعادلة "Spearman-Brown" كالتالي :

coefficient = $\frac{2r}{1+r}$ Reliability ، والجدول التالي يوضح معامل الارتباط بين معدل الأسئلة الفردية والزوجية :

الجدول رقم (02) : يوضح معامل الارتباط (r)

معدل الأسئلة الزوجية	معدل الأسئلة الفردية		
.856**	1	معامل الارتباط	معدل الأسئلة الفردية
.000		مستوى الدلالة	
256	256	عدد الأفراد	
1	.856**	معامل الارتباط	معدل الأسئلة الزوجية
	.000	مستوى الدلالة	
256	256	عدد الأفراد	

** . معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي : 0.01
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن معامل الارتباط (r) بين معدل الأسئلة الفردية والزوجية حسب البرنامج الإحصائي (SPSS) هو : (0.856)، وتصحيح معامل الارتباط باستخدام معادلة "Spearman-Brown"، نجد معامل الثبات يساوي إلى :

$$\text{Reliability coefficient} = \frac{2(0.856)}{1+0.856} = 0.922 \text{ : إلى}$$

وهو معامل ثبات مقبول ودال إحصائياً، لأنه أكبر من 0.75، مما يجعل الاستبيان ثابت بدرجة جيدة مما يؤهله ليكون أداة قياس مناسبة لهذه الدراسة، ويمكن تطبيقه بثقة.

3-2- معامل الاتساق الداخلي :

تعد طريقة الاتساق الداخلي بين محاور الاستبيان من أهم طرائق الثبات، حيث تعتمد هذه الطريقة على تطبيق الاستبيان مرة واحدة على عينة من أفراد المجتمع الإحصائي، ثم تقدير الثبات باستخدام معامل الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha)، حيث استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS20)، في حساب معامل الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبيان، وكذا معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان مجتمعة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

الجدول رقم(03) : يوضح معامل الاتساق الداخلي

Cronbach's Alpha	عدد المتغيرات (الأسئلة)	الأداة ككل
0.887	36	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن كل قيم معامل الاتساق الداخلي تفوق (0.75)، وهي القيمة الدنيا المقبولة لمعامل (Cronbach's Alpha). وعليه فإن هذه القيم تعتبر مؤشراً على صلاحية الاستبيان للتطبيق، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج المتحصل عليها، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق، وثبات محاور الاستبيان، ويكون الاستبيان صالحاً للتطبيق على عينة الدراسة.

3- التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية للعينة :

سوف نقوم في هذا المطلب بتوضيح كيفية اختيار العينة، وبعرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من خلال متغيرات الرقابة، التتيم على أساسها تحديد إطار الدراسة و العينة الإحصائية، و تم تحديد حصصها على

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

أساس نسبة المعاينة. حيث بعد ما تمت عملية الفرز والتبويب التي أعقبت عملية استلام استثمارات الاستبيان، تقرر الإبقاء على 256 استمارة، من مجموع الاستثمارات المستلمة والمقدرة 282 استمارة، لتكوين العينة موضوع الدراسة، وهذا بعد قيامنا باستبعاد عدد من الاستثمارات لعدم كفاية الإجابات أو للتضارب الموجود في الإجابات، ونلخص في الجدول الموالي أهم الأعمال التي قمنا بها.

الجدول رقم (04) : الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستثمارات

النسبة المئوية	العدد	البيان
100%	320	عدد الاستثمارات الموزعة
88.12%	282	عدد الاستثمارات الواردة
8.12%	26	عدد الاستثمارات الملغاة
80%	256	عدد الاستثمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الباحثين

3-1- العمر والخبرة المهنية :

فيما يخص متغير العمر قمنا بتقسيم عينة الدراسة إلى أربعة فئات، كل فئة لها مدى يقدر بعشرة سنوات.

الجدول رقم (05) : تصنيف أفراد العينة تبعاً للمدى العمري

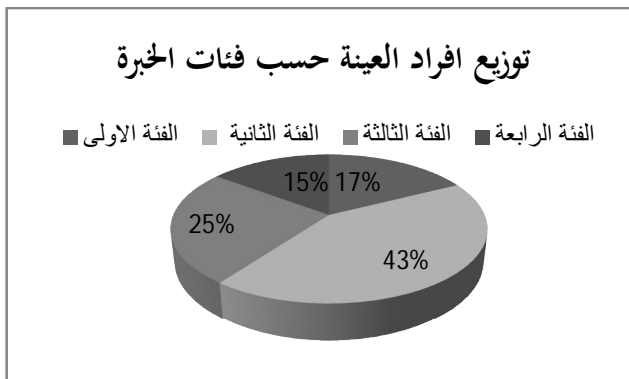
النسبة	العدد	المدى العمري	تصنيف الفئة
30.47%	78	25-35	الفئة الأولى
35.15%	90	36-45	الفئة الثانية
21.88%	56	46-55	الفئة الثالثة
12.50%	32	اكبر من 55 سنة	الفئة الرابعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

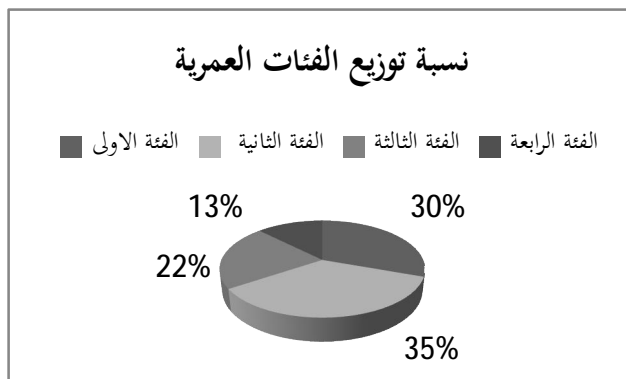
الجدول رقم (06) : يبين فئات الخبرة

النسبة	العدد	فترة الخبرة	تصنيف الفئة
17.58%	45	اقل من 5 سنوات	الفئة الأولى
42.58%	109	15-6	الفئة الثانية
25%	64	25-16	الفئة الثالثة
14.84%	38	اكبر من 25 سنة	الفئة الرابعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)
 الشكل رقم (02) : الخبرة



الشكل رقم (03) : الفئة العمرية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

2-3- التخصيص :

نبين من خلال الجدول التالي التخصصات التي تنتمي إليها عينة الدراسة، حيث ارتأينا التركيز على أن يكون الفرد المستجوب له تخصص ضمن التخصصات المعروضة في الجدول.

الجدول رقم (07) : توزيع العينة على التخصصات

النسبة	العدد	التخصصات
32.03%	82	محاسبة
32.81%	84	محاسبة ومراجعة
16.02%	41	محاسبة ومالية
18.36%	47	مالية
0.78%	2	أخرى

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة المستجوبة، لها تخصصات تتماشى وطبيعة الموضوع، حيث أن هذه التخصصات تسمح لنا باستسقاء أفضل الإجابات حول موضوعنا، والنتائج المتوصل إليها تكون تتميز بالواقعية والموضوعية، لأن من أجاب على عبارات الاستبيان هم من المختصين في المجال سواء كانوا من الأكاديميين أو المهنيين. كما نلاحظ في الجدول أن الأغلبية من أفراد العينة والمقدر بـ 80.86% يتوزعون على تخصصات المحاسبة، محاسبة ومراجعة، ومحاسبة ومالية، وبذلك تكون إجاباتهم وأرائهم أكثر تمثيلاً لأفراد العينة المراد استقصائها، أما ما نسبته 18.36% من أفراد عينة الدراسة لهم تخصص المالية ولكن يشغلون في مجال المحاسبة، ما يخولهم الإجابة على هذا الاستبيان، فيما يخص العدد الباقي والتمثل في 2 من أفراد العينة الذين يمثلون 0.78% من العينة الإجمالية لهم تخصص مغاير للتخصصات السابقة الذكر وهي نسبة قليلة جداً، يتمثل في تخصص التسيير وهذا وجدناه عند من لهم أقدمية كبيرة لاسيما في مصلحة المحاسبة والمالية،

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

ويتبين لنا بأكثر وضوح التخصصات من خلال الشكل الموالي الممثل للنسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة على التخصصات المذكورة سابقا.

3-3- الدرجة العلمية :

من خلال تمحيص نتائج الإجابات الواردة في الاستمارات، نلخص الدرجات العلمية إلى الفئات التالية :

الجدول رقم (08) : الدرجة العلمية لأفراد العينة

الفئات	العدد	النسبة
ليسانس	96	37.50 %
ماستر	21	8.20 %
ماجستير	113	44.14 %
دكتوراه	26	10.16 %

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

يبين لنا الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشهادات الأكاديمية المتحصل عليها، حيث تركز أكبر نسبة من المستجوبين على من يحوزون على شهادة الماجستير بنسبة هي الأكبر تمثل 44.14 %، ويدعم هذه النسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 10.16 %، حيث يشكلون في مجموعهما 54.30 % و هم من الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والمضطلعين بمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و مبادئ حوكمة الشركات. فيما يخص الحائزين على شهادة ليسانس الذين يمثلون نسبة 37.50 % وشهادة الماستر بنسبة 8.20 %، فجدهم ممن يمارسون المهنة في الميدان من خبراء محاسبة، محافظي حسابات ومحاسبين في الشركات.

4-3- الشهادة المهنية :

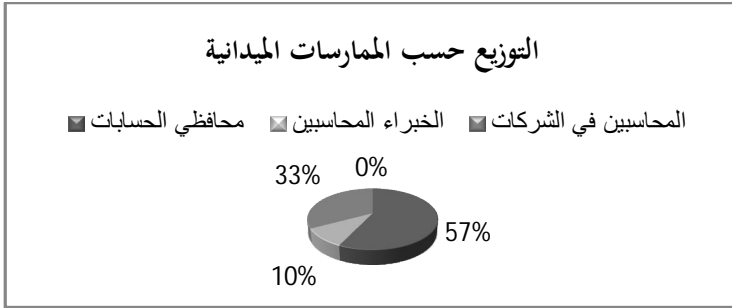
حتى لا نبتعد عما يفرضه الواقع الجزائري، من خلال اعتماد الوصف والتحليل في إطاره، إلا أننا استبعدنا فئة المحاسبين المعتمدين من مجال عينة الدراسة، وهذا راجع إلى حدود المهام التي تقوم بها هذه الفئة في الممارسات الميدانية مقارنة مع خبراء ومحافظي الحسابات لاسيما عملية المراجعة وفحص الحسابات، لذا اقتصرنا في هذا الجانب فقط

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

على الممارسين المكونين من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات إضافة إلى المحاسبين في الشركات لأنهم على تواصل مباشر مع الممارسات الميدانية للمحاسبة وكذلك ممارسات حوكمة الشركات.

ونوضح من خلال الشكل التالي توزيع أفراد العينة من حيث الشهادات المهنية المتحصل عليها :

الشكل رقم (04) : توزيع أفراد العينة حسب الممارسات المهنية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

4- معالجة وتحليل الاستبيان :

سوف نبين الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS من خلال مختلف الممارسات المحاسبية من قياس وإفصاح في إرساء وتدعيم مختلف مبادئ الحوكمة في الشركات، حيث قمنا وبالاستناد إلى المبادئ الست للحوكمة إلى تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة أقسام رئيسية، من أجل الترابط المنهجي وحصر درجة مساهمة المعايير في كل مبدأ من مبادئ الحوكمة.

4-1- التحليل العام للمحور :

يتكون هذا المحور من ثلاثة أقسام رئيسية، يحتوي كل قسم على ثلاث عبارات كما هو موضح في الجدول، انطلاقاً من النتائج الإحصائية المبينة في الجدول فإن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور هو 4.02 وهذا يبين أن الإجابات مركزة في الخيار الرابع وهو القبول، و أقل تشتت حيث بلغ الانحراف المعياري 0.839 لإجمالي المحور.

الجدول رقم (09) : دور معايير IAS/IFRS في تحقيق الحوكمة

الترتيب	الانحراف المعياري المتوسط الحسابي	غير موافق	إطلاقاً	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافقاً	في رأيك، هل معايير IAS/IFRS تعمل على تدعيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والمساواة بينهم من خلال تدعيم العناصر التالية ؟	رقم
8	0.92 9	3.90	2 0.8	24 9.4	40 15.6	122 47.7	68 26.6	توفير المعلومات المتعلقة بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة كجزء من مكافآتهم. وعمّا إذا كانت لهم أي مصلحة تمس الشركة.	1
3	0.76 4	4.17	0 0	12 4.7	136 53.1	136 53.1	88 34.4	الإفصاح عن هيكل رأس المال و تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم بما فيها الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.	2
5	0.76 2	4.05	0 0	6 2.3	50 19.5	126 49.2	74 28.9	الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الاندماجات، و بيع حصص جوهرية من أصول الشركة.	3
في رأيك، هل معايير IAS/IFRS تعمل على تدعيم ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في ظل مسئولية مجلس الإدارة ودور أصحاب المصالح وهذا من خلال دعم العناصر التالية؟									
6	0.86 8	3.95	0 0	18 7.0	48 18.8	118 46.1	72 28.1	توزيع المسؤوليات بما يضمن تمييز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها.	4
4	0.85 5	4.13	0 0	18 7.0	24 9.4	120 46.9	94 36.7	تشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة بتوفير جودة المعلومات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية .	5
7	0.85 0	3.90	2 0.8	14 5.5	52 20.3	128 50	60 23.4	تدعيم الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وتحديد مسؤولية إنتاج المعلومات المالية ومساءلة الأطراف المعنية بالإخلال بنوعية جودتها.	6
في رأيك، هل معايير IAS/IFRS تعمل على تدعيم مبدأ الإفصاح و الشفافية من خلال دعم العناصر التالية؟									
1	0.77 3	4.28	0 0	12 4.7	14 5.5	120 46.9	110 43	ضمان القيام بالإفصاح السليم و الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، الأداء و حقوق الملكية و حوكمة الشركة.	7
2	0.75 0	4.19	0 0	10 3.9	22 8.6	134 52.3	90 35.2	إعداد و مراجعة المعلومات بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية والمالية.	8

9	1.00 2	3.69	4 1.6	30 11.7	66 25.8	98 38.3	58 22.7	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تتضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة، مخاطر الأسواق المالية و المخاطر المتصلة بالالتزامات البيئية.	9
	0.83 9	4.02							

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

يتضمن الجزء الأول من هذا المحور عبارات تقيس مدى مساهمة إرساء الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتبر دستور المحاسبة والذي تستند عليه الممارسات المحاسبية، من قياس وإفصاح لا سيما توفير المعلومات الملائمة، في ترسيخ حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والمساواة بينهم، بالخصوص فيما يتعلق بالمعلومات. لأن ملكية سهم في الشركة تعطي الحق لصاحبه في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة ومن ثمة التأثير بها في اتخاذ القرارات. حيث تمثل المعلومات المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة مهما كان نوعها من الأهمية بمكان الإفصاح عنها، وهذا ما أثبتته النتائج المتحصل عليها، حيث ما نسبته 74.3 % كانت مع مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تدعيم هذا الاتجاه بالرغم من ترتيبها المتأخر (المرتبة 8 في المحور). إلا أن الإفصاح عن هيكل رأس المال والتغيرات التي تحدث في تركيبته، وهذا ما تعرضه معايير المحاسبة الدولية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة محل التقرير وسنة المقارنة السابقة تلعب دوراً مهماً في تدعيم مبدأ حوكمة الشركات الخاص بحماية حقوق مختلف الأطراف أصحاب العلاقة وإطلاعهم على كافة المستجدات المرتبطة بهذا الشأن، وهذا ما بينه ترتيب هذه العبارة في المحور، حيث احتلت المرتبة رقم 3 بانحراف معياري في الأجوبة يقدر بـ 0.764 ومتوسط حسابي 4.77 أي انه يقع في المجال (3.40-4.20) فدرجة الموافقة عليه تعتبر درجة عالية. آخر عبارة في المحور (العبارة رقم 3) احتلت المرتبة الخامسة بانحراف معياري 0.762 و متوسط حسابي 4.05 فهي كذلك تمثل درجة الموافقة فيها درجة كبيرة، فحتى يمكن للمستثمرين ومختلف الأطراف أصحاب العلاقة من معرفة حقوقهم والملجأ القانوني لهم وهذا في إطار الحوكمة، يتوجب عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية أن تمكنهم هذه الأخيرة من الاطلاع على القواعد والإجراءات التي

تهتم بعمليات الاندماج وبيع الحصص الجوهريّة في الشركة ليكون هناك تناسق بين الأهداف المحاسبية وأهداف حوكمة الشركات.

فيما يخص الجزء الثاني الخاص بهذا المحور والمتعلق بمبدأين أساسيين في الحوكمة هما: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ومسؤولية مجلس الإدارة ومدى مساهمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز هذين المبدأين، حيث يبين السؤال الخامس الذي يحتوي على أكبر تركيز في إجابات الموافقة في هذا الجزء، وذلك بدرجة كبيرة وهذا ما يبينه الانحراف المعياري المقدر بـ 0.855 و المتوسط الحسابي بـ 4.13. حيث يتبين لنا بان معايير المحاسبة الدولية تساهم حقيقة من خلال مخرجاتها الممثلة في القوائم المالية والتي تتمتع بالخصائص المنصوص عليها في إطارها التصوري، بتشجيع الممارسات الأخلاقية للحوكمة داخل الشركة، الذي من شأنه أن ينعكس على تشجيع قيام الأسواق المالية التي تتميز بالشفافية والفعالية، وهذا باحترام المساواة والوقتية في توفير المعلومات لمختلف المستخدمين، ما يسمح كذلك بتوزيع المسؤوليات وتحديد ما يترتب عليها من مساءلة إذا كان هناك إخلال بهذه المسؤوليات، وهذا يتأتى بتعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف والرقابة وعرض نتائجها بكل أمانة وموضوعية للأطراف أصحاب العلاقة، هذا ما أثبتته النتائج المتعلقة بالعبارة السادسة من هذا المحور أين كان المتوسط الحسابي 3.90 وبالتالي يقع في المجال (3.40-4.20)، بمعنى أن هناك درجة كبيرة في الموافقة على أن ممارسات المعايير المتعلقة بالإنتاج والإفصاح عن المعلومات سواء كان داخليا أو خارجيا، يساهم في تدعيم الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركات، وهو صلب ما يسعى إلى تحقيقه مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي هو من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

إن الجزء الثالث المكون لهذا المحور يركز على قدر كبير من الأهمية سواء بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية أو لحوكمة الشركات ذلك لأنه يتعلق بالشفافية والإفصاح، حيث تأتي العبارة السابعة في أول الترتيب العام لهذا المحور بأكثر متوسط حسابي يقدر بـ 4.28، أي بدرجة تأثير كبيرة جدا للمعايير المحاسبية على ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، وهذا ما توفره القوائم المالية الخمس من ميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير حقوق الملكية والملحق الذي يعتبر قائمة جد مهمة في تفسير وتوضيح وتبسيط الفهم للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأربعة السابقة. كما ينبغي

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

القيام بمراجعة خارجية بواسطة مراجع مستقل كفى ومؤهل حتى يتمكن من تقديم التأكيدات بشأن صدق وشرعية القوائم المالية، وأنها تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية الهامة، باعتبار أن من ضمن أهداف القوائم المالية هي تمكين القيام بالإشراف السليم وتوفير الأساس الملائم لتقييم الأسهم، كما أن مناقشات الإدارة وتحليلاتها للعمليات عادة ما تتضمن التقارير السنوية وهو ما يرسى الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات القائمة على الشفافية في التعامل الداخلي والخارجي للشركة. كما أن تقديم المعلومات حول المخاطر المتوقعة والمتعلقة بكافة نشاطات الشركة والذي سوف نتطرق له بالتفصيل في المحور الموالي، تمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين بتكوين فكرة كاملة على الشركة، وهذا ما توضحه العبارة التاسعة من هذا المحور. فرغم ورودها في الترتيب الأخير بأقل متوسط حسابي مسجل في هذا المحور وهو 3.69، إلا أنها تبين تقاطع مهم للمعايير مع الحوكمة في مجال التحذير من جميع أشكال المخاطر لأجل تمكين مختلف الأطراف أصحاب العلاقة من تكوين فكرة عامة عن الشركة وبناء قراءة واقعية ومؤسسة لمستقبلها.

2-4- تحليل التباين في الردود :

سوف يتم استقراء آراء العينة محل الدراسة، حيث سنقوم بمقارنة التوجهات للفئتين وهذا من خلال تحليل اختلافات الآراء والإجابات على الأسئلة في هذا المحور بين كل من الأكاديميين والمهنيين.

الجدول رقم (10) : تحليل تباين الردود

المهنيين			الأكاديميين			
الترتيب	المعيار	المتوسط	الترتيب	المعيار	المتوسط	
8	0.891	3.95	7	0.938	3.92	1

في رأيك، هل معايير IAS/IFRS تعمل على تدعيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والمساواة بينهم من خلال تدعيم العناصر التالية؟

توفير المعلومات المتعلقة بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة كجزء من مكافأته. وما إذا كانت لهم أي مصلحة تمس الشركة.

تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية - د. بوبكر مصطفى، د. فيرمحمد

4	0.811	4.14	2	0.671	4.25	الإفصاح عن هياكل رأس المال و تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم بما في فيها الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.	2
3	0.731	4.16	5	0.760	4.00	الإفصاح عن القواعد و الإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانماجات، و بيع حصص جوهرية من أصول الشركة.	3
6	0.818	4.01	8	0.956	3.85	توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها.	4
5	0.838	4.11	4	0.874	4.17	تشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة بتوفير جودة المعلومات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية .	5
7	0.815	3.96	6	0.851	3.95	تدعيم الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وتحديد مسؤولية إنتاج المعلومات المالية ومساءلة الأطراف المعنية بالإخلال بنوعية جودتها.	6
1	0.712	4.22	1	0.768	4.43	ضمان القيام بالإفصاح السليم و الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، الأداء و حقوق الملكية و حوكمة الشركة.	7
2	0.739	4.20	3	0.689	4.22	إعداد و مراجعة المعلومات بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية.	8
9	0.989	3.73	9	0.936	3.72	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تتضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة، مخاطر الأسواق المالية و المخاطر المتصلة بالالتزامات البيئية.	9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول السابق وبالمقارنة بين النتائج لاسيما ترتيب درجة أهمية كل عبارة من العبارات حسب الفئتين، حول دور ممارسات معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، نلاحظ أن هناك تنطابقاً شبه تام وهذا من خلال النتائج الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)

للعبارتين 7 و 9 بين آراء المهنيين والأكاديميين. حيث جاء الإفصاح عن مختلف مواضيع الشركة المتعلقة بالمركز المالي والأداء مع احترام التوقيت المناسب في المركز الأول بالنسبة للمهنيين والأكاديميين، أما فيما يخص توفير المعلومات عن مختلف المخاطر فقد جاء في آخر الترتيب للفئتين، حيث يرى المهنيون والأكاديميون على أن هذا النوع من المعلومات والذي يكون محل إفصاح من الشركة يساهم حسبهم في إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات، ولكن ليس بالأهمية التي تكتسيها العبارة رقم 7 الخاصة بضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح. كما نلاحظ أن العبارات الأخرى لاسيما العبارة رقم 1، 3، 5، 6، 8 كان بها تباين طفيف في الإجابات بين المهنيين والأكاديميين، حيث كان هناك دائماً اختلافات في الترتيب بمقدار درجة واحدة. إذ يمكن القول أن هناك اتفاقاً في الرؤية بين الفئتين وأهمية هذه العبارات وقدرتها على تفسير العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ حوكمة الشركات، وهي كذلك موافقة إلى حد كبير للتوجه العام للإجابة على المحور حسب ما ورد في الفرع الأول.

نلاحظ من خلال العبارة رقم 2 والعبارة رقم 4 أن هناك تباين في الآراء والإجابات بين المهنيين والأكاديميين، وهذا ما يترجمه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الذي انعكس على ترتيب العبارتين، واطهر فارقاً ملاحظاً بمقدار درجتين، حيث يميل الأكاديميون في تركيز الموافقة على العبارة رقم 2 والدور الهام للإفصاح عن هيكل رأس المال، وتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات على أساس منتظم، من أجل لعب دورهم في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، وهذا على غرار ما ذهب إليه المهنيون في اعتباره أقل درجة من حيث الأهمية، وذلك بأخر درجة من الترتيب لديهم (المرتبة 4) لصالح مراجعة المعلومات المفصّل بها. في حين احتل توزيع المسؤوليات بما يكفل شفافية واستقلالية عمليات الإشراف (العبارة رقم 4) المركز السادس ولدى الأكاديميين المركز الثامن، وهذا ما يفسره الميول المهني الذي طغت عليه الممارسات الميدانية لفئة المهنيين، ومن خلال تجاربهم التي استندوا عليها بينت لهم إلى أي مدى يلعب توزيع المسؤوليات واستقلالية الإشراف في تدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

من خلال تتبع هذه التحديثات على مستوى معايير الإبلاغ المالي الدولية، وفي إطار البحث في تطور عملية الإفصاح عن المعلومات القطاعية التي هي موضوع هذه المورقة البحثية، وكذا البحث في علاقة معايير الإبلاغ المالي الدولية ومبادئ الحوكمة بالاستناد إلى المراجع والدراسات المتاحة واستخلاص النتائج وصياغة هذه العلاقة، حاولنا في هذا البحث كذلك التعرف لهذا من خلال استعمال أسلوب الاستبيان لإثبات ما تم التوصل له في الدراسة النظرية، حيث قمنا باستسقاء آراء عينة من المتخصصين (مهنيين وأكاديميين) في حول تطور الإفصاح عن المعلومات القطاعية أو اختلاف أسسها وأهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات انطلاقاً من خبرتهم في هذا المجال ومعرفتهم بالمتغيرين محل الدراسة، وقمنا بدورنا بتحليل الردود واستخلاص النتائج التي تؤكد أو تنفي الفرضيات التي أسس عليها هذا العمل.

بشكل عام ينبغي الإشارة إلى نقطة مهمة وهي خلال مراجعة نظام التقارير الداخلية من طرف الإدارة، أن تضع في اعتبارها أن البيانات الداخلية هي أيضاً أساس الاتصالات الخارجية، في هذا الصدد المعلومات قد تكون حساسة لأنه سيتم الإفصاح عنها، فمن المفيد توقع تأثيرها على مفهوم الأداء من قبل المحللين الماليين ووكالات التصنيف. وبالمثل فإن الطبيعة الإستراتيجية للمنظور التجاري من المعلومات الواجب الإفصاح عنها يأخذ بعين الاعتبار الشركات المنافسة، من هنا يجب المقاربة بين هذه الأخيرة وبين الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من المعلومات.

يساهم المعيار IFRS08 بشكل كبير في إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية للشركات، ويسعى من خلال فقراته إلى تمكين مختلف المستخدمين للمعلومات من معلومات تعكس ما يدور داخل الشركة، باعتبار أن هذا المعيار يركز على التقارير الداخلية للشركة كأساس للإفصاح على التقارير القطاعية، هذا التواصل السلس الذي يسعى له هذا المعيار يدعم مبادئ الحوكمة الساعية إلى حماية المساهمين وتمكينهم من حقوقهم لاسيما المتعلق منها بالحصول على المعلومات المالية.

تغلب مبادئ الحوكمة دور أساسي في تنظيم مختلف التعاقدات وتحديد المسؤوليات داخل الشركة من أجل تعظيم قيمتها. ويمكن القول هنا بأن التعاقدات وما ينبثق عن مبررات حوكمة الشركات التي من أبرزها نظرية الوكالة، قد ينظر إليها كأحد محددات اختيار سياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية البديلة، ذلك أن محتوى الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية يؤكد أن هناك تقارب بين أهداف وتوجهات المعايير المحاسبية من ناحية، وأهداف وتوجهات متطلبات حوكمة الشركات من ناحية أخرى، باعتبار أن تطبيق معايير محاسبة ذات مستوى جيد يؤدي إلى إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة، من خلال موثوقية التقارير المالية. ويتوافق هذا مع العمل على تدعيم مبادئ حوكمة عالية الجودة تعمل على تحسين الشفافية وتنظيم العلاقات داخل الشركة، وهو ما يؤكد على تشعب حوكمة الشركات في مختلف النواحي المحاسبية، إذ تعبر المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية عن مخرجات النظام المحاسبي المبني على معايير IAS/IFRS، والتي هي نفسها من ضمن مدخلات نظام الحوكمة المستخدمة لأجل تقييم كفاءة الإدارة وتنظيم العلاقات بين الأطراف أصحاب المصلحة.

إن الاتجاه إلى زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي، وهذا يتجلى في ثنايا معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، من خلال احتواء كل معيار على جزء مفردا عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، التي تمثل مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تقييم درجة التوسع في الإفصاح وحماية المساهمين، وبالتالي تحقق هذه المعايير مبدأً أساسياً من مبادئ حوكمة الشركات وهو الإفصاح والشفافية، كما أن الاعتماد على الصورة الصادقة والعرض العادل، من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني الذي تنص عليه معايير IAS/IFRS للحد من التلاعب في نتائج الشركات والتقليل من الممارسات الإبداعية، يهيئ البيئة المحاسبية اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة وحماية حقوق المساهمين.

نتائج البحث :

نقدم فيما يلي عرض للنتائج التي توصلنا لها، من خلال معالجتنا لهذا الموضوع، التي بحثنا فيها من أجل إيجاد ربط منهجي للعلاقة بين معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

لاسيما التقارير القطاعية IFRS08 و أهميتها في تحقيق حوكمة الشركات، نسردها فيما يلي :

✓ إن اعتماد معايير محاسبية واضحة المعالم لاسيما إذا كانت تستند إلى مرجع دولي، تتيح توفير إفصاح مناسب يتضمن معلومات مالية بالكم والنوع الذي يدعم اتجاه مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، في الرقابة والتخطيط وحتى اتخاذ القرارات، والفصل في البدائل المتاحة لهم، وهذا بالاستناد إلى معلومات تتمتع بالجودة اللازمة.

✓ إن الإفصاح حسب ما يقتضيه المعيار IFRS08 و في الوقت المناسب يمثل عنصر هام للأطراف أصحاب المصلحة، لتمكينهم من إجراء المقارنة بين مختلف البدائل المتاحة، وهذا انطلاقاً من ثقتهم في المعلومات المقدمة لهم، حيث أن أساس الثقة بين الشركة والأطراف أصحاب العلاقة تتجلى في القوائم المالية التي تعرض الصورة الصادقة عن العمليات التي قامت بها الشركة.

✓ إن العدالة في المعاملة والشفافية في الإفصاح والوقتية في تقديم المعلومات بالخصائص اللازمة التي تعكس الواقع الاقتصادي، كلها عوامل مشتركة بين النظم المحاسبية ومبادئ الحوكمة، تستوجب التكامل بينها من أجل تعظيم قيمة الشركة، لكن يبقى لكل طرف أهداف أخرى خاصة، من شأنها أن تتعارض مع أهداف الأطراف الأخرى، من هنا يتوجب على الشركة الإفصاح عن كل تعارض في الأهداف لتزويد مختلف المستعملين بالمعلومات الحقيقية.

✓ إن الإفصاح عن التقارير القطاعية التي تعكس التقارير الداخلية للشركة، يلعب دور مهم في تدعيم مبدأ حوكمة الشركات الخاص بحماية حقوق مختلف الأطراف أصحاب المصلحة واطلاعهم على كافة المستجدات، لان ملكية سهم في الشركة تعطي الحق لصاحبه في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة ومن ثمة التأثير بها في اتخاذ القرارات.

✓ يساهم المعيار IFRS08 من خلال المعلومات التي يوفرها، والتي تتمتع بالخصائص المنصوص عليها في الإطار التصوري، بتشجيع الممارسات الأخلاقية للحوكمة داخل الشركة، والتي ينعكس على تشجيع قيام الأسواق المالية التي تتميز بالشفافية

والكفاءة، ما يسمح كذلك بتوزيع المسؤوليات وتحديد ما يترتب عليها من مساءلة إذا كان هناك إخلال بهذه المسؤوليات، وهذا ينأتى بتعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف والرقابة وعرض نتائجها بكل أمانة وموضوعية للأطراف أصحاب المصلحة.

الهوامش :

¹ Decock GOOD, C, DOSNE, F. **comptabilité internationale les IAS/IFRS en pratique**, Paris: economica, 2005, P : 58.

² IAS14, Article ,(35)

³ Decock GOOD, C, DOSNE, F.op.cit, P : 62

⁴ SIJELMASSI, L, AMIOT, A, GRAUER-GAYNOR, I, **Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne, Maîtriser les impacts et les opportunités de la nouvelle**, Pocket Guide, Price water house Coopers, Mai 2008, pp : 04-06.

⁵ IFRS08, article, (05).

⁶ IFRS08, articles, (06-07-08).

⁷ IFRS08, article, (10).

⁸ SIJELMASSI, L, AMIOT, A, GRAUER-GAYNOR, I, **Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne, Maîtriser les impacts et les opportunités de la nouvelle**, Pocket Guide, PricewaterhouseCoopers, Mai 2008, pp : 04-06.

⁹ SIJELMASSI, L, AMIOT, A, GRAUER-GAYNOR, I, opcit, p : 36.

¹⁰ SIJELMASSI, L, AMIOT, A, GRAUER-GAYNOR, I, opcit, pp : 49-50.